



المملكة الأردنية الهاشمية



تقرير وصفي للمقطاع الاقتصادي الفرعي:

"الكهرباء"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد وسام مهيدات

حزيران 2011

## قائمة المحتويات:

2	ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الكهرباء)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع الكهرباء

## قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعريفات
8	جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع الكهرباء الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الكهرباء
11	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الكهرباء من الاستهلاك الكلي
12	جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الكهرباء من الاستهلاك الكلي

## قائمة الأشكال البيانية:

10	الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الكهرباء
13	الشكل (2) مدخلات قطاع الكهرباء حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الكهرباء)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها قطاعين فرعيين يمثلان قطاع الطاقة (المياه والكهرباء)، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الكهرباء استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي 1.23%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الكهرباء في الإنتاج الكلي 1.80%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الكهرباء 65.02% ضمن قطاعي الطاقة.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الكهرباء في تعويضات العاملين 1.75%.
- كان قطاع الإنشاءات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الكهرباء.
- كان قطاع النقل عبر الأنابيب المحلي أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الكهرباء نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة المستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الكهرباء نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الإستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري.</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر.</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي.</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.</li> <li>▪ التغير في المخزون.</li> <li>▪ الصادرات.</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يعتبر قطاع الكهرباء داعماً أساسياً لعملية التنمية وركيزة من ركائزها حيث يحتل قطاع الكهرباء أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني ويسهم في تكوين الناتج المحلي ويوفر فرص العمل المباشرة.

نظراً للزيادة الضخمة والمستمرة في حجم التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد وتحديث نمط الحياة والتوسع العمراني، وحيث أنه يعد قطاع الكهرباء من أهم المحددات الأساسية للتنمية المستدامة ومن ضمن أكثر قطاعات الخدمات أهمية نظراً لآثاره الكبيرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

لهذا فإن مسألة الاهتمام والعناية بهذا القطاع ووضعه أولى أولويات الأجندة الوطنية والتي تركز عليها برامج وسياسات الدولة، تعتبر ضرورةً حتميةً ليس على المدى القريب فحسب بل والمتوسط وبعيد المدى.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع قطاع الطاقة في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها قطاعين فرعيين يمثلان قطاع الطاقة (المياه والكهرباء). وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الكهرباء استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من قطاعي الطاقة ( المياه والكهرباء) ويتمثل نشاطه بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.



## أهم مؤشرات قطاع الكهرباء:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعي المياه والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي 1.89% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي 1.23% محتلاً بذلك المرتبة 20 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاعي الطاقة المياه والكهرباء 2.58% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الكهرباء المرتبة 16 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.80%. والمرتبة 1 من قطاع الكهرباء والمياه مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها قطاعين فرعيين بنسبة 69.95%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المياه والكهرباء

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الكهرباء 65.02% ضمن قطاعي المياه والكهرباء محتلاً بذلك المرتبة الأولى.

## المساهمة في تعويضات العاملين

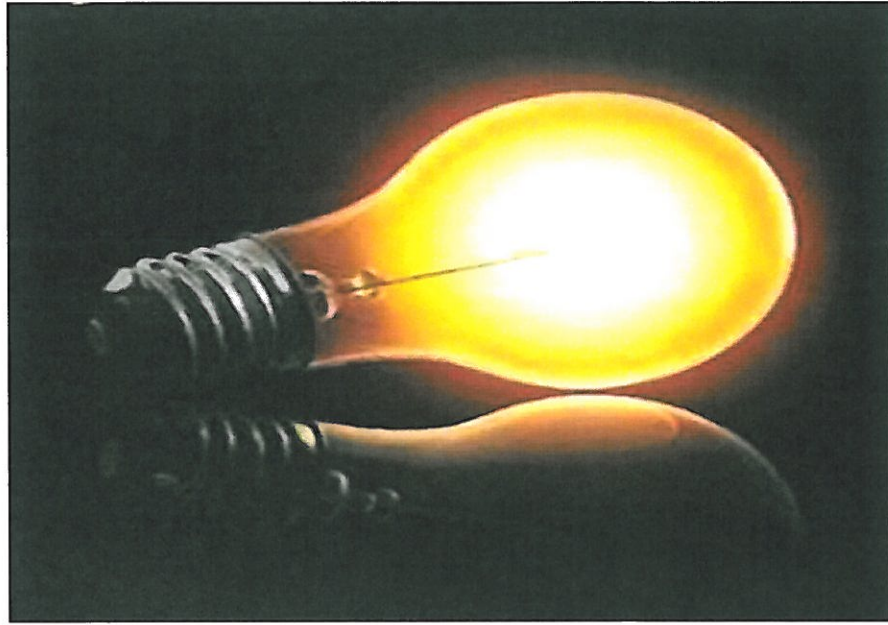
وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.43% لقطاعي المياه والكهرباء و 97.57% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الكهرباء المرتبة 14 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.75%. واحتل المرتبة 1 من بين قطاعي المياه والكهرباء مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها قطاعين فرعيين بنسبة 71.95%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الكهرباء الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة وبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	20
الإنتاج الكلي	16
تعويضات العاملين	14

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



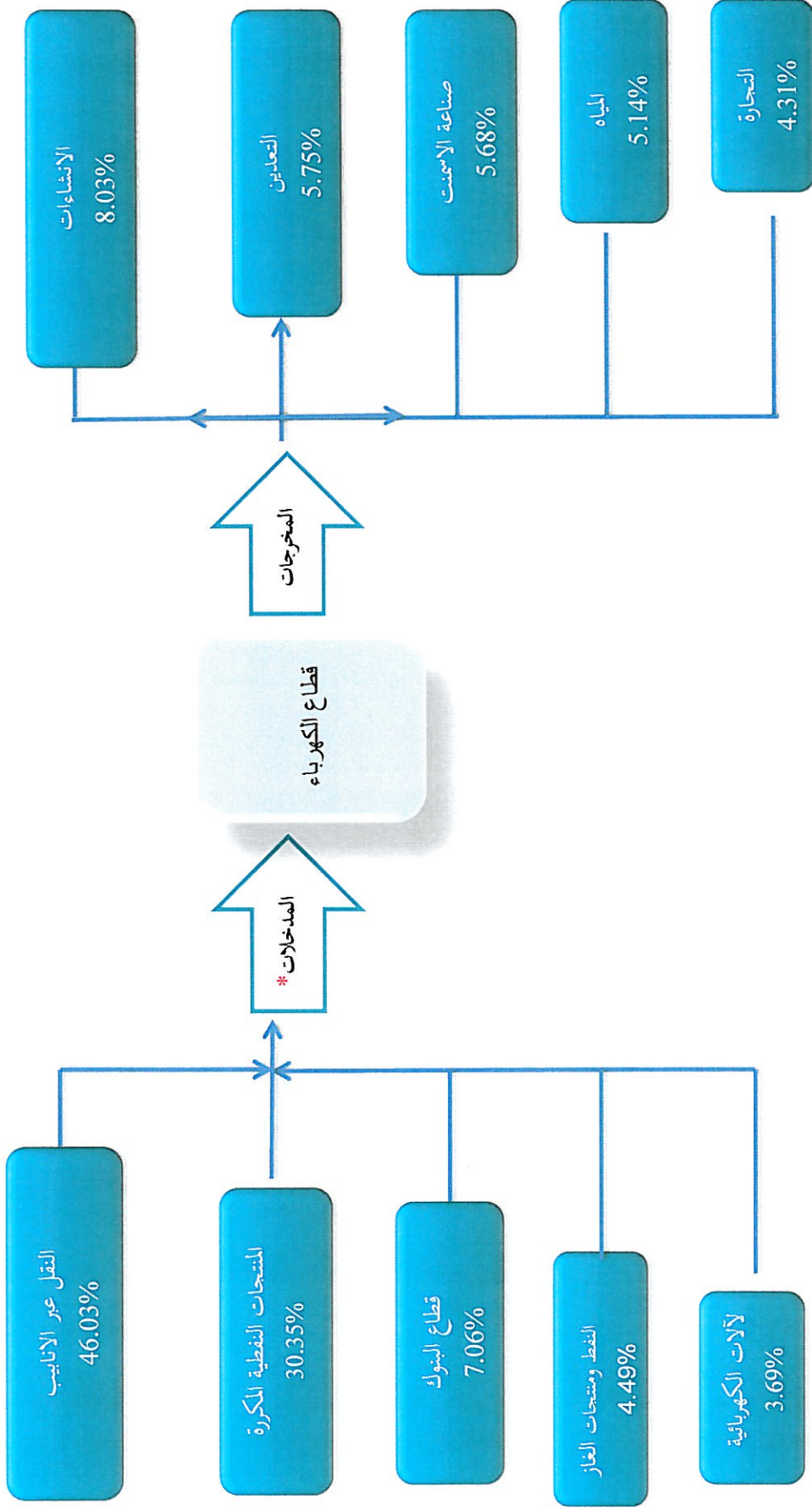
**جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج الكهرباء:**

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الانشاءات	8.03
2	التعدين	5.75
3	صناعة الاسمنت	5.68
4	المياه	5.14
5	التجارة	4.31
6	خدمات اخرى	2.04
7	التعليم	2.03
8	الخدمات الصحية	1.85
9	الفنادق والمطاعم	1.61
10	خدمات الاتصالات	1.32
<b>مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط</b>		<b>56.31</b>
<b>مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي</b>		<b>43.69</b>
<b>مجموع الإنتاج الكلي</b>		<b>100</b>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج الكهرباء. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع الكهرباء حيث احتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الكهرباء بنسبة 8.03%، وجاء قطاع التعدين في المرتبة الثانية بنسبة 5.75% وقطاع صناعة الإسمنت في المرتبة الثالثة بنسبة 5.68%، أما قطاع الاتصالات جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.32%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الكهرباء ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 56.31% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 43.69%

## الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الكهرباء



\*المدخلات: تشمل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (محلي ومستورد)

دائرة الإحصاءات العامة، الأردن 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الكهرباء من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	النقل عبر الانابيب	46.03
2	المنتجات النفطية المكررة	25.20
3	قطاع البنوك	7.06
4	النقل البري	1.41
5	خدمات الاعمال	1.15
6	التجارة	1.15
7	الآلات الكهربائية	1.02
8	الانشاءات	0.77
9	التأمين	0.49
10	المياه	0.45
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		87.24
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		12.76
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو إستهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تُستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الكهرباء. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع النقل عبر الانابيب المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع الكهرباء مخرجاتها بنسبة 46.03%، في حين جاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 25.20%، وقطاع البنوك في المرتبة الثالثة بنسبة 7.06%. وفي المقابل، جاء قطاع المياه في المرتبة العاشرة بنسبة 0.45%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الكهرباء من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	5.16
2	النفط ومنتجات الغاز	4.48
3	الآلات الكهربائية	2.67
4	صناعة الصابون والمنظفات	0.19
5	منتجات المعادن المشكلة	0.12
6	صناعة الورق ومنتجاته	0.05
7	المنتجات الكيماوية الأخرى	0.04
8	الطباعة والنشر	0.02
9	الآلات الهندسية	0.02
10	الكهرباء	0.01
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		12.76
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		87.24
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الكهرباء. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع الكهرباء بنسبة 5.16%، وجاء قطاع النفط ومنتجات الغاز المرتبة الثانية بنسبة 4.48%، وقطاع الآلات الكهربائية في المرتبة الثالثة بنسبة 2.67%. وفي المقابل، جاء قطاع الكهرباء المرتبة العاشرة بنسبة 0.01%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الكهرباء حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

